

الفصل التاسع خلافة الدول في مسؤولية الدولة

ألف - مقدمة

231- قررت اللجنة، في دورتها التاسعة والستين (2017)، إدراج موضوع "خلافة الدول في مسؤولية الدولة" في برنامج عملها، وعيّنت السيد بافيل شتورما مقررًا خاصاً⁽³⁰⁴⁾. وأحاطت الجمعية العامة لاحقاً، في قرارها 116/72 المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2017، علماً بقرار اللجنة المتعلق بإدراج الموضوع في برنامج عملها.

232- وقدم المقرر الخاص خمسة تقارير بين عامي 2017 و2022⁽³⁰⁵⁾. وعرضت على اللجنة أيضاً، خلال الدورة الحادية والسبعين (2019)، مذكرة من إعداد الأمانة تضمنت معلومات عن المعاهدات التي قد تكتسي أهمية للأعمال المقبلة للجنة في هذا الموضوع⁽³⁰⁶⁾. وعقب مناقشة كل تقرير، قررت اللجنة أن تحيل إلى لجنة الصياغة مقترحات مشاريع المواد المقدمة من المقرر الخاص. واستمعت اللجنة إلى تقارير مرحلية وبيانات من الرؤساء المتعاقبين للجنة الصياغة المعنية بموضوع خلافة الدول في مسؤولية الدولة، وذلك في الدورات من التاسعة والستين إلى الثالثة والسبعين (من عام 2017 إلى عام 2019 وفي عامي 2021 و2022).

233- وفي الدورة الثالثة والسبعين (2022)، قررت اللجنة، في 17 أيار/مايو 2022، بناء على توصية المقرر الخاص، أن توّزع إلى لجنة الصياغة بالمضي قدماً في إعداد مشاريع المبادئ التوجيهية على أساس الأحكام التي سبقت إحالتها إلى لجنة الصياغة (بما في ذلك الأحكام التي اعتمدها اللجنة بصفة مؤقتة في دورات سابقة)، بمراجعة المناقشة التي جرت في الجلسة العامة بشأن التقرير الخامس للمقرر الخاص.

234- واعتمدت اللجنة أيضاً بصفة مؤقتة، في دورتها الثالثة والسبعين، مشاريع المبادئ التوجيهية 6 و10 و10 مكرراً و11، التي اعتمدها لجنة الصياغة بصفة مؤقتة في عامي 2018 و2021، وكذلك مشاريع المبادئ التوجيهية 7 مكرراً و12 و13 و13 مكرراً و14 و15 و15 مكرراً، التي اعتمدها لجنة الصياغة بصفة مؤقتة في عام 2022، مشفوعةً بشروحها. ونتيجة لتغيير شكل النتائج، أحاطت اللجنة علماً أيضاً بمشاريع المواد 1 و2 و5 و7 و8 و9، بصيغتها التي نقحتها لجنة الصياغة لتكون مشاريع مبادئ توجيهية.

باء - النظر في الموضوع في الدورة الحالية

235- لم يكن معروضاً على اللجنة، في الدورة الحالية، تقرير عن هذا الموضوع لأن المقرر الخاص لم يعد يعمل مع اللجنة. وقررت اللجنة، في جلستها 3621، المعقودة في 10 أيار/مايو 2023، أن تنشئ فريقاً عاملاً معنياً بهذا الموضوع وعيّنت السيد أوغست راينيش رئيساً للفريق العامل.

236- وعقد الفريق العامل أربع جلسات في 14 و18 و19 و20 تموز/يوليه 2023.

237- وركّز الفريق العامل مناقشته على النظر في سبل المضي قدماً بهذا الموضوع. ونظر الفريق العامل فيما إذا كان ينبغي للجنة أن تواصل إعداد نص في إطار لجنة الصياغة وتشعر في اختتام القراءة

(304) في جلستها 3354 المعقودة في 9 أيار/مايو 2017. وقد أدرج هذا الموضوع في برنامج العمل الطويل الأجل للجنة في دورتها الثامنة والستين (2016)، استناداً إلى المقترح الوارد في المرفق بآء لتقرير اللجنة (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، الملحق رقم 10 (A/71/10)).

(305) A/CN.4/708، A/CN.4/719، A/CN.4/731، A/CN.4/743 و A/CN.4/751، Corr.1، على التوالي.

(306) A/CN.4/730.

الأولى لمشروع المبادئ التوجيهية، أو ما إذا كان ينبغي لها أن تسلك مساراً مختلفاً، على نحو ما اقترح في الجلسة العامة المعقودة في عام 2022، وتشكل فريقاً عاملاً قائماً بذاته لكي يصدر في نهاية المطاف تقريراً عن هذا الموضوع لتعتمده اللجنة. وأعرب الفريق العامل عن تقديره البالغ للمقرر الخاص السابق لمساهمته البارزة في هذا الموضوع.

238- وفي سياق المناقشة المستفيضة والشاملة التي أجراها الفريق العامل، والتي سلطت الضوء على مزايا العمل السابق المضطلع به بشأن هذا الموضوع وأوجه القصور التي شابته، برز اتجاهان رئيسيان. ووفقاً للنهج الأول، يُفضّل المضي في العمل تدريجياً بحيث يُعاد تشكيل الفريق العامل، في الدورة الخامسة والسبعين (2024)، لكي يواصل مداولاته بشأن سبل المضي قدماً وتُسند إليه ولاية واضحة تكلفه باتخاذ قرار، في غضون فترة زمنية محددة قدر الإمكان وعلى أساس ورقة عمل يعدها رئيس الفريق العامل. وينبغي أن تدرج ورقة العمل أيضاً الموضوع في إطار عالمي أوسع نطاقاً يعكس على نحو أشمل تنوع ممارسات الدول عبر المناطق الإقليمية.

239- أما النهج البديل، فيتمثل في اتخاذ قرار، في الدورة الحالية، يقضي بوقف العمل بشكله الحالي الذي يقوده المقرر الخاص، واختيار عملية يقودها الفريق العامل وتهدف إلى إعداد تقرير نهائي تعتمده اللجنة بغية تقديمه إلى الجمعية العامة في نهاية المطاف. وقد نظر الفريق العامل في اقتراح من هذا القبيل كان سينطوي على التوصية بإعادة تشكيل الفريق العامل وإسناد ولاية جديدة إليه، وربما قصر عضويته على عدد معين، بهدف تكليفه تحديداً بإعداد تقرير نهائي عن الموضوع في غضون فترة مدتها سنتان.

240- ومع أن غالبية أعضاء الفريق العامل أعربوا عن تأييدهم لتحويل الشكل الحالي إلى عملية تستند إلى فريق عامل، بهدف إعداد تقرير نهائي بدلاً من اعتماد مشروع مبادئ توجيهية، فإن بعض أعضاء الفريق العامل أعربوا، مع ذلك، عن تفضيلهم لاتباع نهج أكثر تدرجاً يقوم على عدم اتخاذ أي قرار بشأن سبل المضي قدماً إلا في الدورة الخامسة والسبعين بهدف إتاحة المزيد من الوقت للتفكير في هذه المسألة.

241- وبناء على ذلك، قرر الفريق العامل أن يوصي اللجنة بأن تواصل نظرها في الموضوع وألاً تشرع في تعيين مقرر خاص جديد.

242- وأوصى الفريق العامل كذلك بأن يعاد إنشاء الفريق العامل في الدورة الخامسة والسبعين للجنة، بتشكيله الحالي المفتوح العضوية، لكي يواصل التفكير في سبل المضي قدماً بهذا الموضوع، مع مراعاة ما أعرب عنه الفريق العامل من آراء وحدده من خيارات في الدورة الحالية.

243- وينبغي مواصلة التفكير في سبل المضي قدماً استناداً إلى ورقة عمل تحدد مختلف التعقيدات التي تكتنف الأحكام التي اعتمدها اللجنة حتى الآن وتبين الخيارات المتاحة للجنة، على أن يعد رئيس الفريق العامل ورقة العمل تلك قبل انعقاد الدورة الخامسة والسبعين للجنة، بالتعاون الوثيق مع أعضاء الفريق العامل المهتمين.

244- وأوصي بأن يسعى الفريق العامل المعاد إنشاؤه إلى تقديم توصية تدعو اللجنة إلى اتخاذ قرار بشأن سبل المضي قدماً في دورتها المقبلة.

245- وأحاطت اللجنة علماً، في جلستها 3648، المعقودة في 27 تموز/يوليه 2023، بالتقرير الشفوي المقدم من رئيس الفريق العامل، بما في ذلك التوصيات الواردة فيه.

246- وقررت اللجنة، في جلستها 3655، المعقودة في 3 آب/أغسطس 2023، في أعقاب مشاورات جرت في إطار المكتب وفيما بين أعضائها، أن تعين السيد أوغست راينيش رئيساً للفريق العامل المقرر أن يُعاد إنشاؤه في الدورة الخامسة والسبعين لكي يقدم إلى اللجنة تقريراً من أجل إجراء المزيد من المداولات واتخاذ قرار.